الازدواج الأوروبي

يركز هذا التقرير على أحداث شهر شباط (فبراير) ١٩٨٢؛ حيث تتأكد، المرة بعد المرة، الازدواجية الأوروبية التي أشرنا إليها في التقارير السابقة، والتي وصفها العديد من المعلقين العرب بسياسة خبث ونفاق.

الأخوة الأعداء

ظهرت الدول الأوروبية جبهة واحدة وراء واشنطن في بعض الشؤون الأساسية. ومنها، وإن بشكل متراخ، إزاء القضية البولندية. فوافقت السوق الأوروبية المشتركة مبدئياً (١٩٨٢/٢/٢٣) على تحديد استيراد البضائع السوفياتية وزيادة التعرفة الجمركية على البضائع الكمالية والمصنوعات المستوردة من الاتحاد السوفياتي. وكان الموقف أكثر صلابة وحزماً إزاء المشروع العربي المطالب بفرض عقوبات على اسرائيل من الأمم المتحدة؛ إذ عارضته في الجمعية العامة (١٩٨٢/٢/٥) الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا والدانمارك وايطاليا وغيرها. وعلى العموم، اتسق هذا مع السياسة الاستعمارية إزاء بلدان العالم الثالث؛ فمثلاً، قطعت باريس توريداتها من السلاح عن حكومة تشاد (١٩٨٢/٢/١٩).

غير أن هذه الوحدة الاستعمارية تتضمن تناقضات تحت سطحها، وتدفعها الأزمة الاقتصادية إلى الظهور. فقد انخفض مجمل الانتاج الصناعي في المجموعة الأوروبية بنسبة ٢,٥٪ خلال عام ١٩٨١ (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٢/١٠)، وكانت النسبة أكبر من هذا المتوسط في لوكسمبورغ (- ٧,٩٪) وبريطانيا (- ٤,٧٪). وفي فرنسا أصبح تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج نزيفاً حقيقياً؛ إذ قيل ان ٦٥٠,٠٠٠ مواطن فرنسي أودعوا بشكل غير شرعي في الحسابات السرية بالبنوك السويسرية مبالغ يساوي إجمالها قيمة الميزانية السنوية الفرنسية، أي ما يقرب من ٥٠٠ مليار فرنك (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/١١). وكان هذا الشهر زاخراً بالتفليسات الكبرى والفضائح المالية؛ فقد انهارت شركة **لاكرز** البريطانية للطيران والسياحة، بديون غير مسددة تبلغ ٢١٠ مليون استرليني، وكانت أكبر تفليسة في تاريخ بريطانيا منذ حادث شركة **رولز رويس** عام ١٩٧١؛ وعقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً خاصاً لمناقشة أوضاع هذه الشركة. وبعد أيام قليلة، جاءت تفليسة المجموعة **أو. جي، إم.** الهولندية التي تجمع ٢٠٠ شركة، وبلغ عجزها ٨٠ مليون فلورين، واتهمت الصحافة رئيسها، وهو وزير سابق، بالتدليس. وقامت في ألمانيا الغربية فضيحة شركة «**الوطن الجديد**» التي يملكها الاتحاد النقابي الاشتراكي وتدير ٥١٠,٠٠٠ مسكن اجتماعي في ألمانيا، وتملك ٣٢٠,٠٠٠ مسكن تقدر قيمتها بمبلغ ١٥ مليار مارك، واتهم مديروها بالاغتناء على حساب المستأجرين، كما